تصدير:

" والحق أن التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدى إلى الالتباس في الكلام والاشتباه في المرام يكون مخلا بالفصاحة فلابد من صون الكلام الفصيح عنه وإن لم يكن مؤديا إلى ذلك لانسياق الفهم باقتضاء الكلام ومساعدة المقام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها كالذي وقع في آية الوصية فلا يكون منه شيء من الإخلال بالفصاحة".

ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ص ٨١

مقدمة:

يناقش هذا البحث قضية تركيبية تتعلق بالضمير ومرجعه، وهي حالة إذا ما تعاقبت الضمائر فهل لابد من توافقها في المرجوع إليه، وهو ما يعبر عنه بـ "اتساق الضمائر" أو "توافق الضمائر" أم هل يجوز الاختلاف، وهو ما يعبر عنه بـ" تفريق الضمائر" أو "تفكيك الضمائر"، وما رأي النحاة واللغويين والبلاغيين والمفسرين في هذه القضية؟ وما العلاقة بين تفكيك الضمائر والنظم؟

ومما دفعني إلى دراسة هذه القضية دراسة كاملة مستقصية ما ورد فيها عند النحاة والبلاغيين والمفسرين ما ذكره ابن كمال باشا في رسالة له[١] في رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام الدائرة على ألسنة العوام كالأمثال السائرة، وكان مما أشار إليه في رسالته تلك ما ارتكز في الضمائر وتقرر من وجوب الاحتراز عن انتشار الضمائر المتسقة في الكلام وتفكيكها لما فيه من الإخلال بحق النظم وحسن الانتظام.

ثم ذكر رأيه حول هذه القضية وعضده بشاهد من القرآن فقال: "إن تفكيك الضمائر بإرجاع بعضها إلى غير ما أرجع إليه البعض الآخر واقع في مواضع من الكلام القديم، ولو كان فيه نوع هجنة تخل بسلامة النظم لما وقع

(١) انظر: ابن كمال باشا؛ شمس الدين أحمد بن سليمان: رسائل ابن كمال باشا اللغوية، تحقيق الدكتور ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض (كتاب الشهر ٢٦)، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م، ص ٧٩

لأنه مصون عن مثله باتفاق البلغاء واعتراف الخطباء"[٢].

وكان مما لفت نظري متعلقا بهذه القضية كثرة ما ورد بشأنها من مصطلحات في كتب المتأخرين، فكان من المناسب هنا دراسة المصطلحات المتعلقة بها ونشأتها، واختيار أنسبها للدلالة على مضمونها، فعلم المصطلح من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، حيث يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها[٣].

ومن ثم يشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول:

المصطلحات المتعلقة بالقضية ومدى دلالتها على المضمون.

المبحث الثاني:

رأي العلماء من النحاة واللغويين والمفسرين والبلاغيين في القضية.

المبحث الثالث:

العلاقة بين تفكيك الضمائر وتفكيك النظم.

ثم خاتمة البحث ونتائجه، وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

الكلمات المفتاحية :

تفكيك . الضمائر . المصطلح . القضية

Summary

This paper discusses a synthetic issue related to the pronoun and its reference, which is a case that if pronouns are alternated, do they have to be compatible with the reference, which is expressed by “consistency of pronouns” or “concordance of pronouns” or is disagreement permissible, which is expressed by “separating pronouns” Or “deconstructing the consciences”, and what do grammarians, linguists, rhetorics and commentators think about this issue? What is the relationship between the dismantling of pronouns and systems?

key words :

Deconstructing - the pronouns - the term - the case

(٢) السابق، ص ٨٠.

(٣) انظر: حجازي؛ د. محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، مكتبة غريب، ص ١٩

المبحث الأول:

المصطلحات المتعلقة بالقضية ومدى دلالتها على المضمون

نلاحظ من خلال تتبع ما ورد عن هذه القضية في كتب اللغة والتفسير والبلاغة أن هناك كثيرا من المصطلحات تتعلق بها، ولكن أبدأ بشرح مضمون القضية وإظهار جوانبها "أولا" مما يعين على فهم ما ورد من مصطلحات تتعلق بها، وذلك من خلال قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٤).

فالآية الأولى تتحدث عن استحباب الوصية أو وجوبها عند حضور الأجل، بينما تبين الآية الثانية أنه لا يجوز لمن سمع الوصية وشهدها أن يبدلها، وإلا باء بإثمه بسبب هذا التبديل، ويلاحظ أن الآية الثانية قد تكرر فيها ضمير الغائب (ه) أربع مرات كالتالي:

فمن بدل(ه)	بعد ما سمع(ه)	فإنما إثم(ه)	على الذين يبدلون(ه)
الإيصاء	**الإيصاء**	**التبديل**	**الإيصاء**

وكما هو واضح فإن الضمير يعود في الموضعين الأولين على (الإيصاء) بينما يعود في الموضع الثالث على (تبديل الإيصاء) ثم يعود في الموضع الرابع مرة أخرى على الإيصاء. وهذا هو ما يسمى "تفكيك الضمائر" أو "تفريق الضمائر".

والمصطلحات الوارد في هذ القضية تنقسم قسمين:

القسم الأول: المصطلحات الخاصة بحالة إذا ما تعاقبت الضمائر وتوافقت في المرجوع إليه، وقد ورد لهذه الحالة ثلاثة مصطلحات:

- **اتساق الضمائر.**
- **تناسق الضمائر.**
- **توافق الضمائر.**

ولعل أول من أشار إلى مصطلح "توافق الضمائر" البيضاوي (٦٨٥هـ) في قوله: "إذ لا يلزم من تعاقب الضمائر توافقها في المرجوع إليه" (٥). وقد ذكر مصطلح "توافق الضمائر" كلٌّ من: السمين الحلبي (٧٥٦هـ) (٦)، وابن عادل (٧٧٥هـ) (٧)، والسيوطي (٩١١هـ) (٨)،

---

(٤) سورة البقرة: الآيتان: ١٨٠-١٨١

(٥) البيضاوي؛ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ، ج٣/ ص ٣٠٨

(٦) السمين الحلبي؛ أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج٧/ ص ٦٤٠

(٧) ابن عادل؛ أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م، ج١٣/ ص ١٣٩.

(٨) السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ج٣/ ص ٤٦٦.
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م، ج٢/ ص ٣٣٨.

وشهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ) [٩]، والكفوي (١٠٩٤هـ) [١٠]، وشمس الدين الحنفي (١١٥٠هـ)[١١].

أما مصطلح "اتساق الضمائر" فقد ورد عند كلٍّ من: ابن القيم (٧٥١هـ) [١٢]، وشهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ) [١٣]، والألوسي (١٢٧٠هـ) [١٤] والطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ) [١٥].

ومصطلح "تناسق الضمائر" هو أقدمها إذ ورد عند القرطبي (٦٧١هـ) في قوله: "زَعَمَ حَضْرَمِيٌّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالآيَةِ الْمُتَشَاغِرُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ امْرَأَةً بِأُخْرَى، فَأُمِرُوا أَنْ يَضْرِبُوا الْمُهُورَ. وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ، فَإِنَّ الضَّمَائِرَ وَاحِدَةٌ وَهِيَ بِجُمْلَتِهَا لِلأَزْوَاجِ فَهُمُ الْمُرَادُ، لِأَنَّهُ قال: {وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتامى} إِلَى قَوْلِهِ: {وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً}. وَذَلِكَ يُوجِبُ تَنَاسُقَ الضَّمَائِرِ وَأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ فِيهَا هُوَ الآخِرُ [١٦].

(٩) الخفاجي؛ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر، بيروت، ج٥/ ص ٢٨٤.

(١٠) الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٥٦٩.

(١١) شمس الدين الحنفي؛ محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق محمد صفاء حقي، وآخرين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ، ج٨ / ص ١٨٥.

(١٢) ابن قيم الجوزية؛ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب: التبيان في أيمان القرآن، تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ، ص ١٢٨

(١٣) الخفاجي؛ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، ج٧/ ص ٤١٣، ج٨/ ص ٣٩١.

(١٤) الألوسي؛ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ج١٠/ ص ٢٠٢، ج ١٣/ ص ٢٣.

(١٥) ابن عاشور؛ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤ هـ، ج ١١/ ص ٣٢٢.

(١٦) القرطبي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م، ج٥/ ص ٢٣-٢٤.

القسم الثاني: المصطلحات الخاصة باختلاف الضمائر المتتابعة وعودها على أكثر من مرجع، وقد ورد لها أيضا ثلاثة مصطلحات، هي:

- **تفكيك الضمائر.**
- **تفريق الضمائر.**
- **تشتيت الضمائر.**

وقد ورد مصطلح تشتيت الضمائر عند كل من الدسوقي (١٢٣٠ هـ) [١٧]، والألوسي (١٢٧٠هـ) [١٨]، والقاسمي (١٣٣٢هـ) [١٩]، وابن عاشور (١٣٩٣هـ) [٢٠]، وابن عثيمين (١٤٢١هـ) [٢١]، وورد كذلك في التفسير الوسيط (ط أولى ١٣٩٣هـ)[٢٢]، والهرري [٢٣]

أما مصطلح تفريق الضمير، فقد أشار إليه الزمخشري (٥٣٨هـ) مرتين؛ الأولى في قوله: "حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم"[٢٤]، والثانية في قوله: " ومن فرق الضمائر فقد أبعد"[٢٥].

وورد عند كل من أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) [٢٦]، والنيسابوري(٨٥٠هـ) [٢٧]، والشنقيطي(١٣٩٣هـ) [٢٨]، وطنطاوي في تفسيره الوسيط[٢٩].

---

(١٧) الدسوقي؛ محمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ج١/ ص ٤٢١، ص ٤٩٣.

(١٨) الألوسي: روح المعاني، ج ١/ص ٥٣٨.

(١٩) القاسمي؛ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم: محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ،ج٨/ ص ٢٣٠.

(٢٠) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج ٢/ ص ٨، ج١٠/ ص ٢٠٤، ج ١٦/ص ١٦٤، ج٢٨/ص ٣١.

(٢١) ابن عثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد: تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ، ج٢/ ص ٣٤٤.

(٢٢) مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣ م، ج٦/ ص ١٤٣٨

(٢٣) الهرري؛ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الشافعي (معاصر): تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، ج٢٧/ ص ٢٤٢.

(٢٤) الزمخشري؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ، ج٣/ ص ٦٣.

(٢٥) السابق، ج٤/ ص ٣٣٥.

(٢٦) أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة ١٤٢٠ هـ، ج٩/ ص ٢٩٤.

(٢٧) النيسابوري؛ نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، ج٦/ ص ٥٠٧.

(٢٨) الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج٤/ ص٩.

(٢٩) طنطاوي؛ محمد سيد: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،

أما مصطلح "تفكيك الضمائر" فهو أكثر المصطلحات الثلاثة شيوعا في هذه القضية، وربما كان أول ظهور لمصطلح تفكيك الضمير أو تفكيك الضمائر – على ما يبدو من تتبع وروده – في تفسير الإمام ابن عرفة لمؤلفه محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي (المتوفى: ٨٠٣هـ) وذلك عند تفسير قوله تعالى.{إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنْتُم مُّؤْمِنِينَ}[٣٠]، حيث يقول: "قوله تعالى: (يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ). قيل: المعنى يخوفكم أولياءه، وقيل: يخوف أولياءه من أشياء. ابن عرفة: وعلى الثاني يكون فلا تخافوهم التفاتا وفيه بعد؛ لأنه لا يلتفت من الغيبة إلى الخطاب إلا قصد الإقبال على المخاطب، وهؤلاء منافقون فيهم مبعدون مطرودون، وإن أريد بالخطاب المؤمنون فظاهر لكن يجيء فيه تفكيك الضمائر، والمعنى فلا تخافوهم وتقعدوا عن الخروج وخافوا واخرجوا إلى القتال (إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ). قوله تعالى: (إِنَّ كُنْتُم). تأسيس على أن الخطاب يكون للمنافقين وتأكيد على أنه للمؤمنين[٣١]. وتوالى ظهور المصطلح عنده بعد ذلك في عدة مواضع[٣٢].

وقد أورد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) هذا المصطلح في كتابه "التعريفات" وفسره قائلا: "التفكيك انتشار الضمير بين المعطوف والمعطوف عليه"[٣٣]. وعلى ما يبدو من شرحه لمضمون المصطلح أنه كان في بداية إطلاقه يتعلق بتفكيك الضمير في حالة تركيبية محددة، وهي عندما يكون مرجع الضمير معطوفا ومعطوفا عليه، فترجع بعض الضمائر على المعطوف ويرجع بعضها على المعطوف عليه.

وذكره البسيلي (٨٣٠هـ) عند تفسير قول الله تعالى: { فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا} حيث يقول: "(فمثله كمثل صفوان...) (الكاف) إمّا زائدة أو كما قال الزمخشري أول السورة: أن (مثل) بمعنى صفة. فالكاف أصليّة و(عليه) صفة لمثل. و(تراب) فاعل أو مبتدأ و(عليه) خبره، والجملة صفة لـ (صفوان)، والضمير في (فمثله) عائد على اسم الفاعل المفهوم من قوله: (لا تبطلوا) أي: فمثل المُبْطل، ويبعد عوده على (الذي)؛ لأنه يكون من باب القياس على الفروع وفيه عند الأصوليين خلاف؛ لأنه قاس مبطل الصدقة على المنفق رياءً، والمنفق رياءً على الحجر الصلد المغطى بالتراب فالمنفق رياءً فرع. (فأصابه...) يحتمل

الفجالة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧-١٩٩٨، ج ٩/ ص ١٠٢.

(٣٠) سورة آل عمران: من الآية ١٧٥.

(٣١) ابن عرفة؛ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي: تفسير ابن عرفة، تحقيق جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، ج١/ ص ٤٤٥

(٣٢) انظر: السابق: ج٢/ص٤- ٥، ج٢/ ص ٢٧٠، ج٤/ ص ٣٤٥.

(٣٣) الجرجاني؛ الشريف علي بن محمد بن علي الزين: كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص ٦٤.

عود الضمير على (التراب)، لقربه، والظاهر على (صفوان) لعود ضمير تركه عليه فيسلم من تفكيك الضمير. ابن عطية: (صفوان): جمع صفوانة أو صفَواة. أبو حيان: على هذا إنما هو اسم جنس يُفَرقُ بينه وبين مفرده هاء التأنيث. قلت: ويدل على هذا عود الضمير عليه مفردا[٣٤].

وذكره ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) في رسالته في رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام[٣٥].

ثم تردد هذا المصطلح كثيرا عند شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ) في حاشيته على البيضاوي[٣٦]، وذكره الكفوي (١٠٩٤هـ) في الكليات[٣٧]، وورد عند الإستانبولي (١١٢٧هـ)[٣٨]، والشوكاني (١٢٥٠هـ) [٣٩]، وذكره الألوسي في مواضع كثيرة (١٢٧٠هـ) [٤٠]، والقاسمي (١٣٣٢هـ) [٤١]، ورشيد رضا (١٣٥٤هـ) [٤٢]، وابن عاشور (١٣٩٣هـ) [٤٣]، والهرري[٤٤].

ولقد اخترت هذا المصطلح عنوانا للبحث لشهرته وكثرة تردده، ولدلالته الدقيقة على هذه القضية، أكثر من دلالة نظيريه "تفريق الضمائر" و"تشتيت الضمائر" عليها، وهذا من واقع المعنى اللغوي للمصطلح:

(فكّ) الشيء يفُك فكا: فصل أجزاءه، وفك إدغام الحرفين: بين كل واحد منهما. وانفك الشيء: انفصل. وتفكك: انفك[٤٥]. ومن ثم فـ"التفكيك" مصدر للفعل فكّك.

---

(٣٤) البسيلي؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد التونسي: التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج١ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٣٥) انظر: ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا اللغوية، ص ٧٩.

(٣٦) انظر: الخفاجي: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، ج١/ص ١٩٩، ٢٠٠، ج٢/ص ٧٨، ١٥٦، ١٦٠، ج٤/ ص ١٧٥، ٢٧١، ٢٧٧، ٣٤٠، ج٥/ ص ٨٦، ٢٢٣، ج٦/ ص ٢٥٥، ج٧/ ص ١٢، ١٦٢، ٢٢٨، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٨، ٣٠٩، ٣٨٥، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٥١، ج٨/ص ١٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٩٨، ٢٩٠.

(٣٧) انظر: الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ٥٦٩

(٣٨) الإستانبولي؛ إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي الخلوتي, المولى أبو الفداء: روح البيان، دار الفكر، بيروت، ج٩/ ص ١٨، ج١٠/ ٢٧.

(٣٩) انظر: الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، ج٢/ ٣٣٩، ج٣/ ٣٤٧.

(٤٠) الألوسي: روح المعاني، ج٢/ ص٥٥، ج٥/ ص ١٨٧، ٢٠٤، ٢٩١، ج٦/ ص ٢٣٣، ج٧/ ص ١١٠، وج٨/ ص ٢٨٠، ج١٠/ ص ٨٠، ج١١/ ص ١٥٨، ٣٧٥، ج١٢/ص ٨٣، ١٨٩، ج١٣/ص ٥، ٢٣١، ج١٤/ص ١٤٥، ٢٣٥، ٣٤٥.

(٤١) القاسمي: محاسن التأويل، ج٦/ ٢٦٦.

(٤٢) رضا؛ محمد رشيد بن علي بن محمد شمس الدين: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م، ج٤/ ص ١٥٤، ج١٠/ ص ٣٩٠، ٤٥٤

(٤٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج ٩/ ص ٣٣٤.

(٤٤) الهرري: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ج٢٧/ ص ٢٤٢، ج٢٩/ ص ٤٠٥.

(٤٥) انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة (فكّ).

أما فرّق الأشياء فبمعنى قسَّمها[٤٦]. وشتَّت بمعنى فرّق[٤٧].

وقد ورد في الفروق اللغوية: "الفرق بين التفريق والتفكيك: أن كل تفكيك تفريق، وليس كل تفريق تفكيكا، وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق، وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال فرقتها، وقيل: التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف"[٤٨].

وقد اختار الكفوي هذا المصطلح "تفكيك الضمائر" دون غيره فقال: "وَالأَصْل توَافق الضمائر فِي الْمرجع حذر التشتت. وَقد يُخَالف بَين الضمائر حذرا من التنافر، وتفكيك الضمائر إِنَّمَا يكون مخلا بِحسن النظام إِذا كَانَ كل مِنْهَا رَاجعا إِلَى غير مَا يرجع إِلَيْهِ الْبَاقِي أَو يرجع مَا فِي الْوسط مِنْهَا إِلَى غير مَا يرجع إِلَيْهِ مَا فِي الطَّرفَيْنِ فَلا بُد من صون الْكَلام الفصيح عَنهُ، وَأما التفكيك الَّذِي لا يُفْضِي إِلَيْهِ كَمَا إِذا رَجَعَ الأول أَو الآخر مِنْهَا إِلَى غير مَا يرجع إِلَيْهِ الْبَاقِي كَالَّذي وَقع فِي آيَة الْوَصِيَّة وَهِي قَوْله تَعَالَى: {فَمن بدله بعد مَا سَمعه فَإِنَّمَا إثمه على الَّذين يبدلونه} فَلا يكون فِيهِ شَيْء من الإِخْلال"[٤٩].

كما أنه نظم فيه أبياتا من الشعر تشرحه وتفصله، فقال:

إِذا كَانَ تفكيك الضمائر مفضيا
إِلَى مَا يخل النّظم فاحذر من الْخلَل
بِأَن خَالف الْأَطْرَاف وسط بمرجع
كَذَا سَابِقًا مِنْهَا بباق فقد أخل
وَأما إِذا كَانَ الْخلاف لأوّل
بباق كَذَا للْآخر اسْمَع فَلا تخل[٥٠]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المصطلحات المتعلقة بهذه القضية قد نشأت كلها في أحضان كتب تفسير القرآن، وليس هذا الأمر بعجيب، فقد وفرت النصوص القرآنية مجالا خصبا لمناقشة كثير من القضايا اللغوية ومن بينها قضية انتشار الضمائر المتسقة في الكلام وتفكيكها، كما نلاحظ أيضا تعدد المصطلحات المتعلقة بهذه القضية في حالتي الاتساق والتفكيك، وهذا أيضا ليس بعجيب في بداية اختيار مصطلح دقيق يعبر عن قضية ما، فقد تطرح كثير من المصطلحات على ألسنة المتناولين للقضية إلى أن يستقر أحد هذه المصطلحات ويكتب له القبول والانتشار.

وأرى أنه لا مشكلة على الإطلاق في استخدام هذا المصطلح لأنه يؤدي وظيفته بدقة في التواصل

(٤٦) انظر: السابق، مادة (فرق).
(٤٧) انظر: السابق، مادة (شتت).
(٤٨) العسكري: معجم الفروق اللغوية، ص: ١٢٨-١٢٩.
(٤٩) الكفوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ٥٦٩
(٥٠) السابق، ص ٥٦٩

بين العلماء في داخل التخصص، ولا يوجد مصطلح قديم ذكره النحاة يتحدث عن مضمونه[٥١].

وتأخره النسبي في الظهور ليظهر في حقبة زمنية معينة يرجع إلى اهتمام العلماء في تلك الحقبة بتحليل القضايا اللغوية المتعلقة بكثير من آيات القرآن.

ويبقى السؤال: كيف كان حديث العلماء عن هذه القضية؟ هذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني:

آراء العلماء من النحاة واللغويين والمفسرين والبلاغيين في القضية

سنتناول رأي النحاة واللغويين في هذه القضية من عدة زوايا؛ أولاها: هي مرجع الضمير، وثانيتها: تعدد مرجع الضمير، وثالثتها: تعدد الضمائر العائدة على مرجع واحد.

أولا: مرجع الضمير:

والكلام عن مرجع الضمير سيكون من خلال النقاط التالية:

أ- ضرورة وجود مرجع للضمير:

لا تخلو الضمائر من الإبهام -ويقصد بالإبهام هنا معناه اللغوي بمعنى الخفاء والغموض، وليس الإبهام بمعناه النحوي- سواء أكانت الضمائر للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب ويفسر غموضها. فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره، ويوضح المراد منه[٥٢]. وهذا ما عبر عنه شارح المفصل بقوله: "أنها لا تستبد بأنفسها وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه"[٥٣]. ويقول: "والمضمر كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك زيد ضربته إنما

(٥١) انظر: حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٥٢) انظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج١/ ص ٢٥٥.

(٥٣) ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج٣/ ص ٨٥

أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالا عليه إلا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما تقدم ذكره"(٥٤).

ب- موضع مرجع الضمير:

الأصل في مرجع الضمير الموضِّح أن يكون متقدمًا على الضمير، ومذكورًا قبله ليبين معناه أولا، ويكشف المقصود منه، ثم يجيء بعده الضمير، وقد ذكر الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي أن لتقدم مرجع الضمير صورتين؛ الأولى: التقدم اللفظي أو الحقيقي؛ وذلك بأن يكون المرجع مذكورًا نصًّا قبل الضمير، والأخرى: التقدم المعنوي ويشمل عدة صور؛ منها:

١- أن يكون متقدمًا برتبته مع تأخير لفظه الصريح، مثل نسق حديقتَه المهندسُ. فالحديقة مفعول به، وفى آخرها الضمير، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق.

٢- أن يكون متقدمًا بلفظه ضمنًا، لا صراحة، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح، ويرشد إليه؛ ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة الاشتقاق. مثل قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} فإن مرجع الضمير: "هو" مفهوم من "اعدلوا"؛ لأن الفعل يتضمنه، ويحتويه، ويدل عليه، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه؛ إنه "العدل" المفهوم ضمنًا من قوله: {اعْدِلُوا} واللفظان: {اعْدِلُوا} و"العدل" مشتركان في المعنى العام. وفي ناحية من أصل الاشتقاق.

(٥٤) السابق، ج٣/ ص ٨٥

٣- أن يسبقه لفظ ليس مرجعًا بنفسه ولكن نظير للمرجع "أي: مثيله وشريكه فيما يدور بشأنه الكلام"، مثل: لا ينجح الطالب إلا بعمله، ولا ترسب إلا بعملها.

٤- أن يسبقه شيء معنوي "أي: شيء غير لفظي" يدل عليه، كأن تجلس في قطار، ومعك أمتعة السفر، ثم تقول: يجب أن يتحرك في ميعاده. وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى: "القرينة المعنوية" أو "المقام"(٥٥).

كما أن هناك قضية أخرى ترتبط بتقدم مرجع الضمير، وهي وجود أكثر من كلمة سابقة على الضمير تصلح أن تكون مرجعا له، ولقد وضع النحاة لها ضابطا أيضا وهو: أن يعود الضمير على أقرب مذكور، ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه، كالشأن معها في كل الحالات، إذ عليها وحدها المعول، ولها الأفضلية.

والغالب أن يكون المتقدم المذكور هو -في مكانه- أقرب شيء إلى الضمير يصلح مرجعًا، ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور، إلا إذا كان قبله متضايفان، والمضاف

(٥٥) انظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج١/ ص ٢٥٦-٢٥٨. وانظر كذلك: صبرة: محمد حسنين: مرجع الضمير في القرآن الكريم، من ص ٢٨-٣٥

ليس كلمة "كل" ولا "جميع" فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه(٥٦).

ج- المطابقة بين الضمير ومرجعه

التطابق بين الضمير ومرجعه واجب، ويمكن تلخيص قضايا المطابقة المتعلقة بالضمير ومرجعه في النقاط التالية(٥٧):

١- إن كان المرجع مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا وجب -في الرأي الأصح- أن يكون ضمير الغائب مطابقًا له.

٢- إن كان المرجع جمع مذكر سالما وجب -في الرأي الأغلب- أن يكون ضميره واو جماعة.

٣- إن كان المرجع جمع مؤنث سالما لا يَعْقِل فالأفضل أن يكون ضميره مفردًا مؤنثًا.

٤- إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر عاقل، جاز أن يكون ضميره واو جماعة؛ مراعاة للفظ الجمع، وأن يكون مفردًا مؤنثًا، مع وجود تاء التأنيث في الفعل وشبهه.

٥- إن كان المرجع اسم جمع غير خاص بالنساء؛ مثل: "رَكْب وقوْم" جاز أن يكون ضميره واو الجماعة؛ وأن يكون مفردًا مذكرًا.

٦- وإن كان المرجع اسم جنس جمعيًّا جاز في ضميره أن يكون مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا.

٧- إن كان مرجع الضمير متقدمًا، ولكنه يختلف في التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالا إعرابيًّا وثيقًا - جاز في الضمير التذكير أو التأنيث، مراعاة للمتقدم أو المتأخر.

٨- إذا كان المرجع: "كم" جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها، أو مراعى فيه معناها.

٩- إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة، عاد على الأقوى. والمراد بالتفاوت في القوة التفاوتُ الذى يكون بين المعارف في درجة التعريف وشهرته.

١٠- إذا كان المرجع لفظًا صالحًا للمذكر والمؤنث، مثل كلمة: "الروح" جاز عود الضمير عليه مذكرًا أو مؤنثًا.

١١- الغالب - وقيل الواجب- في الضمير بعد: "أو" التي للشك أو للإبهام أن يكون مفردًا؛ مثل: شاهدت المرّيخ أو القمر يتحرك. أما بعد "أو" التنويعية التي لبيان الأنواع والأقسام، فالمطَابقة.

ثانيا: تعدد مرجع الضمير:

الأصل في مرجع ضمير الغائب "أي: مفسِّره" أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد الأصل فيما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير.

ويعود الضمير على الأقرب في غير صورتين؛ إحداهما: أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب. والثانية: أن يكون الأقرب مضافًا إليه؛ فيعود الضمير على المضاف؛ لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف -غالبًا-. ويشترط ألا يكون

(٥٦) انظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج١/ ص ٢٥٦.

(٥٧) يراجع في تفصيل ذلك: السابق، ج١/ ص ٢٦٣-٢٧١.

المضاف كلمة "كُلّ"، أو "جميع"، إلا إذا وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف.

ويعلي الأستاذ عباس حسن من شأن القرينة ودورها في تعيين مرجع الضمير عند تعدده بقوله: "ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع –وفي غيره، من سائر مسائل اللغة– أن الذي يجب الأخذ به أوّلا، والاعتماد عليه؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع الضمير ويحدده؛ فالدليل –أي: القرينة– لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا، وفي جميع المواضع اللغوية الأخرى"(٥٨).

ثالثا: تعدد الضمائر العائدة إلى مرجع واحد.

وهذه الصورة هي نقطة البحث الرئيسة، فقد يحدث أن تتوالى الضمائر في التركيب، فهل يمكن في هذه الحالة أن يعود بعضها إلى مرجع، وبعضها الآخر إلى مرجع آخر؟

من الملاحظ من خلال الحديث عن الضمير ومرجعه، واحتمال تعدد المرجع، أن الحاكم في هذه القضية هو القرينة السياقية فهي التي تحدد مرجعا للضمير، ومن ثم سكت النحاة عن الكلام فيما إن تعددت الضمائر وتوالت في التركيب، فهل يجب عودها إلى مرجع واحد أو يمكن تغير المرجع بحسب السياق، ولما كانت القضية تركيبية أي لا تظهر معالمها إلا من خلال وجود نص معتمد، فكان لا بد من الرجوع إلى أقوال من كتب في التفسير من أهل اللغة عند تعرضهم لمثل هذه القضية.

---

(٥٨) عباس حسن: النحو الوافي، ج١/ ص ٢٦٢.

ففي قوله تعالى: {إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى. أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ}(٥٩) وردت عدة ضمائر للغائب، بيانها كالتالي:

مرجع الضمير	الضمير الأول	الضمير الثاني	الضمير الثالث	الضمير الرابع
الكاف في (أمك) وهي تعود على موسى أي (أم موسى)	**الهاء في (اقذفيه)**	**الهاء في (فاقذفيه)**	**الهاء في (فليلقه)**	**الهاء في (يأخذه)**

(٥٩) سورة طه: الآيتان: ٣٨-٣٩

يقول الزمخشري في تفسيره لهذه الآية: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى. ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت: فيه هجنة، لما يؤدى إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن. والقانون الذي وقع عليه التحدّي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر(٦٠)".

وواضح من هذا النص أن الزمخشري يرفض أن تعود بعض الضمائر إلى غير المرجع الذي عاد إليه الضمير الأول في التركيب، واعتبر الخروج عن هذا الأصل من الأمور التي تخل بالنظم وتؤدي إلى تنافره.

وقد عاد الزمخشري لتأكيد رأيه هذا مرة أخرى عندما تعرض لنص آخر من الممكن أن يكون فيه تفريق للضمائر وذلك عند تفسير قوله تعالى: {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً} فيقول: "والضمائر لله عز وجلّ والمراد بتعزير الله: تعزير دينه ورسوله ﷺ. ومن فرق الضمائر فقد أبعد"(٦١).

ولكن الملاحظ أن الزمخشري عندما تعرض لتفسير قول الله تعالى في آية الوصية {فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}(٦٢) لم يتطرق إلى مناقشة قضية الضمائر في الآية، ولكنه أشار في كلامه إلى تغير مرجع أحد الضمائر فيقول: "فَمَنْ بَدَّلَهُ فمن غير (الإيصاء) عن وجهه إن كان موافقًا للشرع من الأوصياء والشهود بَعْدَ ما سَمِعَهُ وتحققه فَإِنَّما إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ فما إثم (الإيصاء المغير) أو (التبديل) إلا على مبدّليه دون غيرهم من الموصي والموصى له"(٦٣).

فالضمير (الهاء) في قوله (فإنما إثمه) لا يحتمل أن يعود على غير (التبديل أو الإيصاء المغير) بينما ما سبقه من ضمائر تعود على (الإيصاء)، ويبدو أن الزمخشري عندما رأى أنه لا مخرج أمامه من القبول بتغير مرجع الضمير، لم يشأ أن يذكر رأيه الذي ذكره بعد ذلك في موضعين من أن مثل هذا التفريق في الضمائر يخل بالنظم.

وقد عاب ابن كمال باشا على الزمخشري رأيه هذا فقال: "ظن صاحب الكشاف ذلك العلامة أنه يورث التنافر في النظم الذي هو رأس الفصاحة وأم البلاغة"(٦٤).

ولقد كان رأي البيضاوي، وهو لغوي ومفسر، في هذه القضية أكثر مرونة من رأي الزمخشري فيقول: "إذ لا يلزم من تعاقب الضمائر توافقها في المرجوع إليه" (٦٥).

---

(٦٠) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٣/ ص ٦٣.

(٦١) السابق، ج٤/ ص ٣٣٥.

(٦٢) سورة البقرة: الآية ١٨١.

(٦٣) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج١/ ص ٢٢٤.

(٦٤) ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا اللغوية، ص ٧٩.

(٦٥) البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج٣/ ص ٣٠٨.

وعند تعرضه –البيضاوي– لتفسير آية سورة طه قال: " والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم، فالمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض" (٦٦).

ولذلك يعلق ابن كمال باشا على قول البيضاوي (والأولى) "فإنه لو كان في خلاف مظنة الإخلال بالفصاحة لكان الجعلُ المذكور واجبا لا رخصة بخلافه، فكأنه ضمن عبارة الأولى الإشارة إلى رد ما ذكره صاحب الكشاف بألطف وجه"(٦٧).

ويبدو أن أبا حيان الأندلسي كان على رأي البيضاوي من أنه لا يلزم من تعاقب الضمائر توافقها في المرجوع إليه، ففي تفسيره لآية الوصية قال: "فَإِنَّما إِثْمُهُ: الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الإِيصَاءِ الْمُبَدَّلِ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ بَدَّلَهُ، أَيْ: فَإِنَّمَا إِثْمُ التَّبْدِيلِ عَلَى الْمُبَدِّلِ"(٦٨).

ولم ير بأسا من تفريق الضمائر في قوله تعالى {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً}، فيقول: "وَتَفْرِيقُ الضَّمَائِرِ يَجْعَلُهَا لِلرَّسُولِﷺ، وَبَعْضُهَا لِلَّهِ تَعَالَى"(٦٩).

أما تأويله لجواز ذلك عند تفسير قوله تعالى: {إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى. أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ}(٧٠)، فقد كان لإعمال

(٦٦) السابق، ج ٤/ ص٢٧.

(٦٧) ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ص ٨٢.

(٦٨) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج٢/ ص ١٦٦.

(٦٩) السابق، ج٩/ ص ٤٨٦.

(٧٠) سورة طه: الآيتان: ٣٨-٣٩.

قاعدة أخرى فيقول: "ولقائل أن يقول إن الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ صَالِحًا لأَنْ يَعُودَ عَلَى الأَقْرَبِ وَعَلَى الأَبْعَدِ كَانَ عُودُهُ عَلَى الأَقْرَبِ رَاجِحًا، وَقَدْ نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى هَذَا فَعَوْدُهُ عَلَى التَّابُوتِ فِي قَوْلِهِ {فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ} رَاجِحٌ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا هو المحدث عنه وَالآخَرُ فَضْلَةً كَانَ عَوْدُهُ عَلَى الْمُحَدَّثِ عَنْهُ أَرْجَحَ"(٧١).

ويبدو أنا أبا حيان كان يتعامل مع قضية فك الضمائر على أنها من باب الاضطرار، ومن ثم لا يلجأ إلى تفكيك الضمائر إلا إذا لم يجد سبيلا غير التفكيك ليستقيم المعنى، وقد بدا هذا واضحا عند تفسيره لقول الله تعالى: {وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا.وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا.عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) (٧٢).

فالضمير في (عاليهم) فيه ثلاثة أقوال: أن يعود الضمير على الولدان المخلدين، أو أن يعود على الأبرار المحدث عنهم، أو أن يعود على الأرائك التي يتكئون عليها، والضمائر الآتية بعد ذلك تدل على أنها للمطوف عليهم في قوله (حلوا) و(سقاهم)، وقد أجاز الزمخشري عود الضمير على الولدان في (عاليهم) فقد قرئ (عالِيْهم) بالسكون على أنه مبتدأ خبره (ثياب سندس)، أي: ما يعلوهم من لباسهم ثياب سندس. و(عاليهم) بالنصب على أنه حال من الضمير في (يطوف عليهم) أو في (حسبتهم) أي:

(٧١) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج٧/ ص ٣٣٠-٣٣١.

(٧٢) سورة الإنسان: الآيات: ١٩-٢١.

يطوف عليهم ولدان عاليا للمطوف عليهم ثياب. أو حسبتهم لؤلؤا عاليا لهم ثياب. ويجوز أن يراد: رأيت أهل نعيم وملك عاليهم ثياب[٧٣]، فعقب أبو حيان عليه فقال: "أَمَّا أَنْ يَكُونَ حَالا مِنَ الضَّمِيرِ فِي حَسِبْتَهُمْ، فَإِنَّهُ لا يُعْنِي إِلا ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا عَائِدٌ عَلَى وِلْدانٌ، وَلِذَلِكَ قُدِّرَ عَالِيَهُمْ بِقَوْلِهِ: عَالِيًا لَهُمْ، أَيْ لِلْوِلْدَانِ، وَهَذَا لا يَصِحُّ لأَنَّ الضَّمَائِرَ الآتِيَةَ بَعْدَ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا للمطوف عليهم من قَوْلِهِ: وَحُلُّوا، وسَقاهُمْ، وَإِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً، وَفَكُّ الضَّمَائِرِ يَجْعَلُ هَذَا كَذَا وَذَاكَ كَذَا مَعَ عَدَمِ الاحْتِيَاجِ وَالاضْطِرَارِ إِلَى ذَلِكَ لا يَجُوزُ"[٧٤].

وكان ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) لا يرى بأسا في تفريق الضمائر، فيقول عند تفسير آية الوصية {فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}[٧٥]: "الضمير في بَدَّلَهُ عائد على الإيصاء وأمر الميت وكذلك في سَمِعَهُ، ويحتمل أن يعود الذي في سَمِعَهُ على أمر الله تعالى في هذه الآية، والقول الأول أسبق للناظر، لكن في ضمنه أن يكون المبدل عالما بالنهي عامدا لخلافه، والضمير في إِثْمُهُ عائد على التبديل"[٧٦]. وكذلك رأيه فيما ورد من مواضع في القرآن تتعلق بهذه المسألة[٧٧]، وأشار عند تفسير آية سورة الفتح إلى أن تفكيك الضمائر من رأي الجمهور، فقال: "وقال بعض المتأولين: الضمائر في قوله: وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ هي كلها لله تعالى. وقال الجمهور: تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ هما للنبي عليه السلام، وَتُسَبِّحُوهُ هي لله". [٧٨].

ولقد تحدث السيوطي عن هذه القضية في كتابه الإتقان وذكر أن الأَصل تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي الْمَرْجِعِ حَذَرًا مِنَ التَّشْتِيتِ وَلِهَذَا لَمَّا جَوَّزَ بَعْضُهُمْ فِي: {أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ} أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الثَّانِي لِلتَّابُوتِ وَفِي الأَوَّلِ لِمُوسَى عَابَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجَعَلَهُ تَنَافُرًا مُخْرِجًا لِلْقُرْآنِ عَنْ إِعْجَازِهِ فَقَالَ: وَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى مُوسَى وَرُجُوعُ بَعْضِهَا إِلَيْهِ وَبَعْضُهَا إِلَى التَّابُوتِ فِيهِ هُجْنَةٌ لما يؤدي إِلَيْهِ مِنْ تَنَافُرِ النَّظْمِ الَّذِي هُوَ أُمُّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَمُرَاعَاتُهُ أَهَمُّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ. وَقَالَ فِي: {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ} الضَّمَائِرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْمُرَادُ بِتَعْزِيرِهِ تَعْزِيرُ دِينِهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ فَرَّقَ الضَّمَائِرَ فَقَدْ أَبْعَدَ. ثم بين السيوطي أنه قد يخرج عَنْ هَذَا الأَصْلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: {وَلا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَداً} فَإِنَّ ضَمِيرَ " فِيهِمْ " لأَصْحَابِ الْكَهْفِ "ومنهم" لِلْيَهُودِ. قَالَهُ ثَعْلَبٌ وَالْمُبَرِّدُ وَمِثْلِهِ: {وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً} قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَاءَ ظَنًّا بِقَوْمِهِ وَضَاقَ ذَرْعًا بِأَضْيَافِهِ. وَقَوْلِهِ: {إلا تنصروه} الآيَةَ، فِيهَا اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا كلها للنبي ﷺ إلا ضَمِيرَ "عَلَيْهِ" فَلِصَاحِبِهِ كَمَا نَقَلَهُ السُّهَيْلِيُّ عَنِ الأَكْثَرِينَ لأَنَّهُ ﷺ لَمْ تَنْزِلْ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَضَمِيرُ "جَعَلَ" لَهُ تَعَالَى[٧٩].

(٧٣) انظر: الزمخشري: الكشاف، ج٤/ ص ٦٧٣.
(٧٤) أبو حيان: البحر المحيط، ج١٠/ ص ٣٦٦.
(٧٥) سورة البقرة: الآية: ١٨١.
(٧٦) ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١/ ص٢٤٩.
(٧٧) السابق: ج٤/ ص ٤٤.
(٧٨) السابق: ج٥/ ص ١٢٩.
(٧٩) انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج٢/ ص ٣٣٨-٣٣٩.

بل إنه ذهب إلى أبعد من مجرد إمكانية الخروج عن الأصل إذ قد ذهب إلى أن المخالفة بين الضمائر قد تكون هي الأولى للخروج من التنافر فقال: "وَقَدْ يُخَالَفُ بَيْنَ الضَّمَائِرِ حَذَرًا مِنَ التَّنَافُرِ نَحْوَ: {مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ} الضَّمِيرُ لِلاثْنَيْ عَشْرَ ثُمَّ قَالَ: {فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ} أَتَى بِصِيغَةِ الْجَمْعِ مُخَالِفًا لِعَوْدِهِ عَلَى الأَرْبَعَةِ"(٨٠).

وممن أشار إلى هذا الموضوع من المحدثين الدكتور محمد حسنين صبرة في دراسته الرائعة عن مرجع الضمير في القرآن الكريم(٨١) وذكر بعض الأمثلة لما ورد بشأن هذه القضية في القرآن وخلص إلى القاعدة التي تقول: "إن توافق الضمائر في المرجع أولى من اختلافها ما لم توجد قرائن معنوية أو لفظية تخالف هذا الأصل"(٨٢). وفي تناوله التطبيقي لما ورد في القرآن متعلقا بهذه القضية اختار تفكيك الضمائر في آية الوصية في سورة البقرة(٨٣)، بينما اختار عدم التفكيك في آية سورة طه وأرجع الضمائر كلها إلى موسى (٨٤)، وكذلك في آية سورة الفتح وأرجع الضمائر كلها إلى الله عز وجل(٨٥).

وانظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١/ ص٢٤٩.

(٨٠) ابن عطية: المحرر الوجيز: ج٢/ ص ٣٣٩.

(٨١) انظر: صبرة؛ د. محمد حسنين: مرجع الضمير في القرآن الكريم، مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠١، الطبعة الثانية، من ص ٣٥– ٣٨

(٨٢) السابق، ص ٣٨

(٨٣) السابق، ص ١٠٧.

(٨٤) السابق، ص ٤١٩.

(٨٥) السابق، ص ٦٢٢

المبحث الثالث:

علاقة تفكيك الضمائر بالنظم

لاحظت من تتبع ما ورد عن قضية تفكيك الضمائر في بطون كتب التفسير أن من رفضها، كان يرى أن هذا التفكيك يؤدي إلى تفكيك النظم، ولعل إطلاق مصطلح تفكيك الضمائر على القضية في أصله راجع إلى ربطهم بين حدوثها وتفكيك النظم، وعلى ما يبدو من النصوص التي بين أيدينا أن أول من ربط بين تفكيك الضمائر وتفكيك النظم هو الزمخشري، وكأنه فتق بإشارته تلك للأذهان من بعده سبك هذا المصطلح إذ يقول: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى. ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت: فيه هجنة، لما يؤدى إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدّي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر(٨٦)".

بل إن الزمخشري جعل ذلك قانونا من قوانين التفسير ولا ينبغي للمفسر أن يحيد عنه.

ولذلك كل من سار على هديه في هذه القضية من المفسرين من بعده كان حريصا على ألا يلجأ أبدا إلى الإقرار بجواز تفكيك الضمائر، حتى إن اقتضى المعنى تفريق

(٨٦) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٣/ ص ٦٣.

الضمائر، فيلجأ إلى التأويل لإخراج المعنى وفق ما يراه من وجوب اتساق الضمائر.

ومن ثم كان علينا أن ننظر في ما كان يعينه أرباب الفصاحة من النظم، وهل يعتبر تفكيك الضمائر علة قادحة في النظم يوجب تركه؟

كما أن دراسة القضية ومصطلحها في هذا الإطار العام الذي يحكمها يشكل أهمية بالغة في فهم القضية ودلالة مصطلحها، وذلك "أن المصطلح الواحد تتحدد دلالته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي عن طريق مكانه بين المصطلحات الأخرى، وهذا ما يتضح عن طريق تعريف المصطلح. أما الوسائل الصرفية المختلفة لتكوين المصطلحات فيمكن أن تعين بشكل ما على تحديد معنى المصطلح، ولكنها ليست المنطلق الأول لتحديد الدلالة. فالمصطلحات العلمية تتحدد دلالتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة، وهي لا تظهر إلا بوصفها عناصر مكملة للنظرية، ومن ثم فإن المصطلح يخضع في تطوره للتخصص نفسه، ولا يتحدد إلا في داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص"(٨٧).

لقد كان الخوف من تفكيك النظم هو الدافع الأساسي لكل من رفض تفكيك الضمائر، فالزمخشري عندما رفض الاعتماد على تفكيك الضمائر في تفسيره كان مرجعه في هذا الرفض أن تفكيك الضمائر فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم(٨٨).

ومثله قول ابن لطف الله الحسيني: " فلم يبق في تحويل الضمير عن مرجعه الذي لا يحتمل السياق غيره فائدة إلا تفكيك النظم القرآني والإخراج له عن الأساليب البالغة في البلاغة إلى حد الإعجاز "(٨٩).

كما وردت عدة نصوص في حاشية الشهاب على البيضاوي تبين موقفه في هذه القضية فهو إن قبل بتفكيك الضمير في موضع فإن قبوله راجع إلى عدم إخلاله بالنظم، ورفضه للتفكيك في موضع آخر يرجع إلى وجود إخلال بالنظم في هذه الحالة.

إذن تفكيك النظم أو عدمه هو الدافع له لقبول تفكيك الضمائر من عدمها، فيقول: "مع أنّ التفكيك لا محذور فيه إذا ظهر المراد"(٩٠).

وقوله أيضا عند تفسير قوله تعالى: {يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِم}(٩١): "لما فسر ضمير عليهم بالمؤمنين، وكذا تنبئهم أيضا وما عداه للمنافقين لقوّة القرينة والدلالة عليه ومثله لا يضر إذ ليس تفكيك الضمائر بممنوع مطلقاً"(٩٢).

---

(٨٧) حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ١٣

(٨٨) انظر: الزمخشري: الكشاف، ج٣/ ص ٦٣.

(٨٩) ابن لطف الله الحسيني؛ أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي: فتحُ البيان في مقاصد القرآن، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا، بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ج٢/ ص ٢٥١. وانظر كذلك ج٥/ص ١٥٢.

(٩٠) الخفاجي: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، ج١/ ص ٢٠٠

(٩١) سورة التوبة: من الآية ٦٤.

(٩٢) السابق، ج٤/ ص ٣٤١

ويؤكد على أن التفكيك المذموم هو الذي يؤدي إلى تفكيك النظم فيقول في موضع آخر تعليقا على التفكيك في أحد المواضع: "ومثله ليس بتفكيك ولا بأس به" (٩٣).

ويرفض التفكيك في موضع آخر عندما يؤدي إلى إخلال بالنظم، فيقول: "لكن في عود الضمير للآخرة تفكيك لأنّ ما قبله للجنات كما قيل،... وعليه قاعدة الكلام، وخاصية التركيب"(٩٤).

ومن ثم وجب معرفة المقصود بالنظم، وكيف يحدث تفكيك فيه بسبب تفكيك الضمائر.

إن النحو وظيفته البحث عن الجمل والتراكيب، والبحث في الجمل والتراكيب ذو اتجاهات عدة ويتناول أمورا كثيرة غير أن هذه كلها يمكن تلخيصها في أربع وظائف أساسية في النحو هي: الاختيار، والموقعية، والارتباط الداخلي، والإعراب(٩٥).

والوظيفتان الأوليان يكونان معا ما يسمى النظم عند عبد القاهر الجرجاني وما يسمى الضم عند القاضي عبد الجبار، ويقصد بالاختيار هنا اختيار الكلمات أو الوحدات المفردة المناسبة للجملة المراد تكوينها في الموقف اللغوي المعين. أما الموقعية فتعني أن النحو يهتم بمعرفة مواقع الكلم في التركيب وأحوال هذه المواقع من حيث التقديم والتأخير.. الخ. والارتباط الداخلي أو العلاقات الداخلية تعني أن النحوي عليه أن يلاحظ ويسجل ملاحظاته بالنسبة لما يجري من ارتباط بين الوحدات في الجملة كعلامة المطابقة في الإفراد وبابه والتذكير وبابه والشخص وبابه والتنكير والتعريف والإعراب..... الخ. أما الإعراب فهو الوظيفة الرابعة للنحو.

هذه الوظائف النحوية أو الخواص النحوية هي ما سجلها القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ)، فيقول "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع. وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولابد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى البعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها"(٩٦).

ومن الواضح أن البحث في الصحة الداخلية للكلام (ما يسمى الفصاحة) هو البحث في النحو على أساس أن النحو هو قمة البحوث التي تعني بقواعد اللغة: صوتية وصرفية وتركيبية.

ومثل هذا الفهم أو ما يقرب منه صرح به عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) وإن كان

(٩٣) السابق، ج٧/ ص ٢٥٢

(٩٤) السابق، ج٨/ ص ١٣

(٩٥) انظر: بشر؛ د كمال: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، ٢٠٠٥، ص ٥٠١

(٩٦) القاضي عبد الجبار؛ أبو الحسن الأسد بادي، المغني، ج ١٦ (إعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي، ص ١٩٩.

هذا الأخير أصرح من سابقه في ربط هذه الخواص بالنحو، أو بعبارة أدق في جعل النظم – وهو غاية البلاغيين – قائما على قواعد النحو وشروطه، يقول عبد القاهر: "واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يتبعه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي نراها في قولك، إن تخرج أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج... وينظر في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، وفي الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له، وهذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له"[٩٧].

يتضح من هذا أن عبد القاهر ينسب إلى النحو الخواص الآتية:

النظم: وهو يشمل الاختيار والموقعية كما يشمل قواعد المطابقة، وهذه تفهم من إشارته إلى التعريف والتنكير. أما الإعراب فهو مضمن في هذا كله ومسكوت عنه هنا لظهوره ولأنه كان ذا حظوة كبيرة من سابقيه ولاحقيه كذلك.

هذان الرأيان يؤكدان اهتمام علماء العربية بالنحو بوصفه علم التراكيب، وأحسن مما تقدم وأوضح في هذا المجال ما أورده لنا ابن كمال باشا من علماء القرن التاسع الهجري محاولاً وضع الفروق بين علم النحو وعلم المعاني، يقول: "ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادًا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم والمعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه،... فما يبحث عنه في علم النحو من حيث الصحة والفساد يبحث عنه في علم المعاني من حيث الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو"[٩٨].

ويؤكد هذا المعنى أيضا الدكتور كمال بشر إذ يرى أن النظم أن تختار الألفاظ المناسبة ثم تعمد إليها فتركبها في التركيب تركيبا مخصوصا وتؤلف فيما بينها تأليفا ترتضيه

(٩٧) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص ٨١-٨٣.

(٩٨) ابن كمال باشا: رسالة في بيان أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ: تحقيق د. محمد الأمين بوعلي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٨٧/ ج ٤/ ص ١٠٣٥

قواعد اللغة بحيث يخرج التركيب كلا متكاملا منسق الأجزاء مرتبط الوحدات الداخلية خاليا من النشاز والشذوذ، وهذا التناسق لا يتحقق إلا بمراعاة قواعد النحو وأحكامه فيما يتعلق بموقعية الوحدات وترتيبها في التركيب وربطها بعضها ببعض ربطا صحيحا. ونظم الكلام في عمومه له درجات ثلاث. أولاها: أن تأتي موقعية الكلمات في التركيب مخالفة لقواعد النحو من حيث التقديم والتأخير وما يتبع ذلك من الربط الداخلي بين وحدات التركيب ومن المطابقة بين هذه الوحدات. هذه الدرجة هي الخطأ المحض. أما الدرجة الثانية فتتمثل في مجيء الكلام مؤلفا على وجه غير مشهور أو منهج موسوم بالتجاوز بصورة من الصور، لاشتماله على ما لا ترتضيه أصول القواعد العامة للغة، أو لاتباعه أساليب من التأليف لا يرتضيها الاستعمال الشائع المقبول عند أهل صناعة الأدب، وهذه الدرجة وإن كانت صحيحة على وجه من التأويل أو التخريج تبعد بالكلام عن الجودة أو عن الفصاحة. أما الدرجة الثالثة فهي تتحقق باتباع ما نصوا عليه من وجوب وضع الكلمات في مواقعها المناسبة لها، بحيث لا يكون هناك قلق ولا منافرة وبحيث يأتي الكلام منسوقا على ضرب يقبله الذوق اللغوي على صورة تجيزها تقاليد التأليف الجيد[٩٩]. ويضيف الدكتور بشر بعدا آخر يتحقق به صحة الكلام وهو الصحة الخارجية فيقول: "الصحة الخارجية هي الجانب الثاني من جوانب صحة الكلام فإذا كانت الصحة الداخلية تعني سلامة التأليف والإتيان بالكلام على وجه صحيح من حيث بناؤه وتشكيله تشكيلا لغويا وفقا لقواعد اللغة المعينة، فإن الصحة الخارجية تعني الإتيان بهذا التأليف والتشكيل على وجه يحقق أغراضه ويفي بمقصوده، ويلقى قبولا وارتياحا من المتلقين"[١٠٠].

وبمناقشة قضية تفكيك الضمائر في ضوء ما ذكرناه من كلام عن النظم ومقصوده، وآراء النحاة في قضية تعدد مرجع الضمير، نرى أن تفكيك الضمائر مقبول في ضوء قواعد النحو عند وجود القرينة الدالة على إمكانية عود الضمير على مرجع معين حتى لو كان هذا المرجع ليس هو الأقرب إلى الضمير، وليس فيه خروج عما تقتضيه قواعد اللغة، وهذا ما جعل ابن كمال باشا يقول: "ولعمري إنه من قبيل الظن – يقصد من يقولون بأن تفكيك الضمائر يؤدي إلى تفكيك النظم– فإن تفكيك الضمائر بإرجاع بعضها إلى غير ما أرجع إليه البعض الآخر واقع في مواضع من الكلام القديم، ولو كان فيه نوع هجنة تخل بسلامة النظم لما وقع لأنه مصون عن مثله باتفاق البلغاء واعتراف الخطباء"[١٠١].

والعجيب كما ذكرنا من قبل أن الزمخشري في تفسيره لآية الوصية أقر تفكيك الضمائر لأنه يعلم أن المعنى لا يستقيم إلا بتفكيكها، فكيف يكون الحكم بأن تفكيك الضمائر

---

(٩٩) انظر: بشر؛ د. كمال: فن الكلام، دار غريب، القاهر، ٢٠٠٣م، ص ٩٤– ١٠٢.

(١٠٠) السابق: ص ١٢٦.

(١٠١) ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ص ٨٠

يؤدي إلى الإخلال بالفصاحة مطلقا "والحق أن التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدى إلى الالتباس في الكلام والاشتباه في المرام يكون مخلا بالفصاحة، فلابد من صون الكلام الفصيح عنه وإن لم يكن مؤديا إلى ذلك لانسياق الفهم باقتضاء الكلام ومساعدة المقام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها كالذي وقع في آية الوصية فلا يكون منه شيء من الإخلال بالفصاحة"(١٠٢).

إن تتابع الكلام بعضه في أثر بعض يجعل فهم الكلام على وفق سياقه هو الصواب، فدلالة السياق تعد من أهم دلائل البيان في كل كلام، ولما كان الضمير ركنا من أركان الكلام، يدور معه حيث دار، فإن استحضار ضابط السياق في كل ضمير أمر مهم(١٠٣)، وهذه قاعدة من القواعد التي اعتمدها المفسرون بشأن تحديد مرجع الضمير، يقول ابن جزي: "الضمير يعود على ما يفهم من السياق"(١٠٤)، وقال ابن عاشور: "وقرينة المقام ترجِّع الضمائر إلى مراجعها المختلفة"(١٠٥).

(١٠٢) ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ص ٨١

(١٠٣) انظر: القاسم، د. عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن، عود الضمير وأثره في التفسير، دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ، ص ٤٩٩.

(١٠٤) ابن جزي الكلبي؛ محمد بن أحمد: التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ،ج٢/ ص ٥٠٤.

(١٠٥) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣٠، ص ٤٤٩.

بل إن تفكيك الضمائر في بعض السياقات قد يكون هو الأوفق للنظم والأنسب للمعنى، وقد بدا ذلك من تعليق ابن كمال باشا على قول البيضاوي: "والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم"(١٠٦): فإن قلت: أليس في التمسك في وجه الأولوية بما ذكره حيث قال "مراعاة للنظم" موافقة له؟ قلت: بل فيه أيضا نوع دَخْل (فساد) له ورد لما زعمه، فكأنه يريد بجعل ما ذكره وجها للأولوية أن يقول لا إخلال في جعل الضمائر راجعا لموسى عليه السلام وبعضها للتابوت بأصل النظم الذي هو أم إعجاز القرآن. نعم فيه إخلال ما يورث زيادة حسن فيه، فغاية ما لزم منه نزول الكلام عن درجة الأحسن إلى درجة الحسن فأحسن التدبر واعلم أن وهم الإخلال بحسن النظم في التفكيك المفضي إلى الانتشار بأن يكون كل من الضمائر راجعا إلى غير ما يرجع إليه الباقي أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين وأما التفكيك الذي يفضي إليه كما إذا رجع الأول أو الآخر منها إلى غير ما يرجع إليه الباقي فبمعزل عن التوهم المذكور(١٠٧).

ومما يدلل على أن تفكيك الضمائر قد يكون هو الأوفق للنظم والأنسب للمعنى اعتمادا على السياق وقرائنه في بعض التراكيب قول الله

(١٠٦) البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ٤/ ص٢٧.

(١٠٧) انظر: ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ص ٨٢.

تعالى: (لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلا) (١٠٨).

فبعض المفسرين رأى أن الضمائر كلها راجعة إلى لفظ الجلالة الله، وَالتَّعْزِيزُ: النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ، وَتَعْزِيزُهُمُ اللَّهَ كَقَوْلِهِ: إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ، وَالتَّوْقِيرُ: التَّعْظِيمُ. وَالتَّسْبِيحُ: الْكَلامُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ النَّقَائِصِ، يقول الشيخ ابن عاشور في تفسيره: "وَضَمَائِرُ الْغَيْبَةِ الْمَنْصُوبَةُ الثَّلاثَةُ عَائِدَةٌ إِلَى اسْمِ الْجَلالَةِ لأَنَّ إِفْرَادَ الضَّمَائِرِ مَعَ كَوْنِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهَا اسْمَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَحَدُهُمَا. وَالْقَرِينَةُ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ ذِكْرُ وَتُسَبِّحُوهُ"(١٠٩). فالشيخ هنا يذكر قرينة لفظية سياقية تسوغ رجوع الضمائر إلى لفظ الجلالة هي ذكر كلمة "تسبحوه".

ولكن الشيخ رحمه الله عاد وذكر قرينة أخرى تسوغ أن يكون بعض الضمائر راجع إلى الرسول ﷺ فقال: "وَلأَنَّ عَطْفَ وَرَسُولِهِ عَلَى لَفْظِ الْجَلالَةِ اعْتِدَادٌ بِأَنَّ الإِيمَان بالرسول ﷺ إِيمَانٌ بِاللَّهِ فَالْمَقْصُودُ هُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ. وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ: إِنَّ ضَمِيرَ تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ عَائِدٌ إِلَى رَسُولِهِ"(١١٠).

مما يؤكد على أهمية القرائن السياقية في إرجاع الضمائر المتتالية ما ذكره الشيخ ابن عاشور عند تفسير قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}(١١١)، حيث يقول: "وَضَمِيرُ صُدُورِهِمْ عَائِدٌ إِلَى الَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ، وَضَمِيرُ أُوتُوا عَائِدٌ إِلَى مَنْ هاجَرَ إِلَيْهِمْ، لأَنَّ مَنْ هَاجَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَرُوعِيَ فِي ضَمِيرِ مَعْنَى (مِنْ) بِدُونِ لَفْظِهَا. وَهَذَانَ الضَّمِيرَانِ وَإِنْ كَانَا ضَمِيرَيْ غَيْبَةٍ وَكَانَا مُقْتَرِبَيْنِ فَالسَّامِعُ يَرُدُّ كُلَّ ضَمِيرٍ إِلَى مُعَادِهِ بِحَسَبِ السِّيَاقِ"(١١٢).

وقد سبق أن ذكرنا قول الأستاذ عباس حسن في هذا الشأن إذ يقول: "ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع –وفي غيره، من سائر مسائل اللغة– أن الذي يجب الأخذ به أوّلا، والاعتماد عليه؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع الضمير ويحدده؛ فالدليل –أي: القرينة– لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا، وفي جميع المواضع اللغوية الأخرى"(١١٣).

ولقد أورد الطبري أقوالا متعددة تبين أن الضمير في قوله (وتعزروه وتوقروه) راجع للرسول ﷺ ومعناها نصرته والقتال معه بالسيف وتسويده وتفخيمه(١١٤).

والسياق العام لسورة الفتح وما ورد من أسباب نزول آياتها، وحديثها عن صلح الحديبية وفتح مكة يرجح أن تكون نصرة الرسولﷺ وتوقيره هما المقصود، وعليه فإن الضمائر في تعزروه وتوقروه راجعة إليهﷺ، وفي ذلك إشارة

(١٠٨) سورة الفتح: الآية ٩.

(١٠٩) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٢٥/ ص ١٥٠.

(١١٠) السابق، ج٢٥/ ص ١٥٠

(١١١) سورة الحشر: الآية ٩.

(١١٢) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج٢٧/ ص ٩٢.

(١١٣) عباس حسن: النحو الوافي، ج١/ص ٢٦٢.

(١١٤) انظر: الطبري: جامع البيان، م ٩/ص ٧٤٧٥.

إلى أن طاعة الرسول ﷺ من طاعة الله، وخاصة أن الآية السابقة لهذه الآية مباشرة تتحدث عن النبي يقول تعالى: { إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا}(١١٥).

وإرجاع الضمائر للرسولﷺ فيها إعمال لقاعدة عود الضمير إلى أقرب مذكور، أي: لتؤمنوا بالله ورسوله، وتعزّروا رسوله، وتوقروا رسوله، وتسبّحوا الله(١١٦).

وعندئذ تظهر قضية أخرى وهي: أيهما يقدم ترتيب الضمائر وعودها إلى مذكور واحد، أو تفكيك الضمائر؟ ولا شك أن الترتيب مقدم على التفكيك، لكن لو ذهب أحد إلى المذهب الآخر فله وجه. ومن الأمثلة على تنازع الضمير بين هاتين القاعدتين قوله: {إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ *وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ}(١١٧) {وَإِنَّهُ} إذا أعدناه لأقرب مذكور؛ فإنه يعود للرب، فهو شهيد على العبد، ولو أعملنا قاعدة ترتيب الضمائر في عودها على أول مذكور؛ فإنها تكون للعبد، أي: وإن الإنسان على ذلك لشهيد؛ يشهد على نفسه بكنوده. وقد تأتي أكثر من قاعدة مرجحة للمعنى، كأن تكون قاعدة السياق وقول الجمهور؛ لأن قول الجمهور يعتبر قرينة، فإذا أعملنا قاعدة السياق ووافقت قول الجمهور فإن هذا القول يتأكد رجحانه. وقد يكون التنازع قوياً حين تتنازع قاعدتان، فيختلف الوجه التفسيري بناء على اختلافهما، كتنازع قاعدة تقديم القول الموافق للسياق مع قاعدة تقديم قول الجمهور(١١٨).

ومما تقدم يتبين أن "إعمال ضابط توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد ليس ضروريا في كل الأحوال بل قد يترك عند ورود دليل عليه"(١١٩) ، وعند وجود هذا الدليل

يكون فك الضمائر حينئذ غير مناف لضوابط النظم وقواعده، بل هو عين السبك المطلوب أن يكون عليه الكلام.

(١١٥) سورة الفتح: الآية ٨.

(١١٦) انظر: الطيار؛ د مساعد بن سليمان بن ناصر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ، ص ١٧١.

(١١٧) سورة العاديات: الآيتان ٦-٧

(١١٨) انظر: الطيار؛ د مساعد بن سليمان بن ناصر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ص ١٧١

(١١٩) القاسم، د. عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن، عود الضمير وأثره في التفسير، ص ٤٢٣.

خاتمة البحث

تناول هذا البحث قضية تفكيك الضمائر واستعرض ما ورد بشأنها من مصطلحات، وذكر أقوال العلماء من النحاة واللغويين والمفسرين والبلاغيين، وخلص البحث إلى إن مصطلح تفكيك الضمائر ليس مصطلحا نحويا قديما، وإنما يرجع ظهوره إلى بدايات القرن التاسع الهجري، وقد يكون سبب اختيار هذا المصطلح راجعا للقاعدة المتوهمة من أن حدوث تفكيك للضمائر يؤدي إلى تفكيك النظم.

ولقد أكد البحث أن النحاة القدماء تعرضوا لهذه القضية عند حديثهم عن تعدد مرجع الضمير وذكروا قواعد اختيار مرجع الضمير عند تعدده، أما الحديث تحديدا عن توافق الضمائر في المرجع فقد جاء على ألسنة المفسرين قبل النحاة وخاصة المفسرين من أهل اللغة، وليس هذا بغريب فكثير من القضايا اللغوية لم تظهر إلا من خلال تفسير آيات القرآن الكريم، ولذلك يرجع الفضل إلى المفسرين في سبك المصطلحات المتعلقة بهذه القضية، إذ تعرضوا لها عند تفسيرهم لبعض آيات القرآن الكريم، مستخدمين مصطلحات متعددة لكلا الحالين في القضية حتى استقر بهم الأمر عند مصطلح تفكيك الضمائر، وقد ذهب بعضهم إلى أن عدم توافق الضمائر فيه تشتيت للنظم ومن هؤلاء الزمخشري، ولكن الزمخشري ناقض نفسه عندما لم يجد مفرا أمامه من الإقرار بإمكانية تفكيك الضمائر عند تفسير بعض الآيات التي تشتمل على هذه القضية، مثل آية الوصية في سورة البقرة، ولكن معظم المفسرين ممن تناول هذه القضية أخذوا رأيا وسطا بأن تفكيك الضمائر جائز ومقبول ولا ينقص من فصاحة الكلام عند توافر القرائن المعنوية واللفظية التي تدل على إمكانية حدوث ذلك بل قد يكون تفكيك الضمائر في بعض الأحيان هو الأوفق للنظم والأنسب للمعنى.

والبحث يلفت أنظار الدارسين إلى قضية مهمة جديرة بالدراسة وهي قضية تفكيك النظم والأسباب التي تؤدي إلى حدوث ذلك، ولا شك أنها قضية تحتاج إلى دراسة مستقلة.

المصادر والمراجع:

- **الإستانبولي؛ إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي الخلوتي:**

١) روح البيان، دار الفكر – بيروت.

- **الألوسي؛ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني:**

٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- **البسيلي؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد التونسي:**

٣) التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- **بشر؛ د. كمال:**

٤) فن الكلام، دار غريب، القاهر، ٢٠٠٣م.

٥) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- **البيضاوي؛ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي:**

٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

- **الجرجاني؛ عبد القاهر:**

٧) دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

- **الجرجاني؛ الشريف علي بن محمد بن علي الزين:**

٨) كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

- **ابن جزي الكلبي؛ محمد بن أحمد:**

٩) التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- **حجازي؛ محمود فهمي:**

١٠) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، مكتبة غريب.

- **حسن؛ عباس:**

١١) النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة.

- **أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان:**

١٢) البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- **الخفاجي؛ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر:**

١٣) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر، بيروت.

- **الدسوقي؛ محمد بن عرفة:**

١٤) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

- **رضا؛ محمد رشيد:**

١٥) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.

- **الزمخشري؛ أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد:**

١٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

- **السمين الحلبي؛ أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف:**

١٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- **السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:**

١٨) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

١٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- **شمس الدين الحنفي؛ محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ:**

٢٠) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق محمد صفاء حقي، وآخرين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

- **الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد المختار:**

٢١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- **الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني:**

٢٢) فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

- **صبرة؛ د. محمد حسنين:** مرجع الضمير في القرآن الكريم، مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب، القاهرة، دار غريب، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

- **طنطاوي؛ د. محمد سيد:**

٢٣) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧-١٩٩٨.

- **الطيار؛ د مساعد بن سليمان بن ناصر:**

٢٤) شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.

- **ابن عادل؛ أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي:**

٢٥) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

- **ابن عاشور؛ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي:**

٢٦) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

- **عبد الجبار؛ القاضي أبو الحسن الأسد بادي:**

٢٧) المغني، ج ١٦ (إعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي.

- **ابن عثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد:**

٢٨) تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

- **ابن عرفة؛ أبو عبد الله محمد بن محمد الورغمي التونسي:**

٢٩) تفسير ابن عرفة، تحقيق جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

- **العسكري؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل:**

٣٠) معجم الفروق اللغوية، تحقيق الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- **ابن عطية الأندلسي؛ أبو محمد عبد الحق بن غالب:**

٣١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- **القاسم، د. عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن:**

٣٢) عود الضمير وأثره في التفسير، دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ.

- **القاسمي؛ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم:**

٣٣) محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

- **القرطبي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري:**

٣٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

- **ابن قيم الجوزية؛ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب:**

٣٥) التبيان في أيمان القرآن، تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

- **الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي:**

٣٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **ابن كمال باشا؛ شمس الدين أحمد بن سليمان:**

٣٧) رسائل ابن كمال باشا اللغوية، تحقيق الدكتور ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، كتاب الشهر (٢٦)، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

٣٨) رسالة في بيان أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ: تحقيق د. محمد الأمين بوعلي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٨٧/ ج ٤.

- **ابن لطف الله الحسيني؛ أبو الطيب محمد صديق خان:**

٣٩) فتحُ البيان في مقاصد القرآن، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا، بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- **مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر (لجنة من العلماء):**

٤٠) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

- **مجمع اللغة العربية:**

٤١) المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة

- **النيسابوري؛ نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي:**

٤٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

- **الهرري؛ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الشافعي:**

٤٣) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي:

٤٤) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.